مقاربة الأمن القومي الجزائري ومبادرات تشكيل «النظام الأمني الإقليمي المشترك»

الباحث مراد فيصل
أستاذ علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة محمد لمين دباغين –سطيف-2

الملخص

تعد الجزائر من الدول التي تواجه رهانات وتحديات أمنية كبيرة، سواء في الداخل أم في محيطها الخارجي من دول الجوار، وهو ما حتم عليها ضرورة البحث عن سبل وآليات إقليمية ودولية لأجل التصدي لهذه التهديدات الجديدة، وذلك كون هذه الرهانات الأمنية العابرة للحدود تستلزم التنسيق بين الدول محل التهديد للتشاور فيما بينها للوصول إلى مقاربة أمنية شاملة، قائمة على التنسيق المشترك والتعاون الأمني العسكري والإستخباراتي، وحتى الاقتصادي والتنموي لأجل الوصول إلى حل لهذه المشاكل، مع الحرص على عدم تدخل الدول الخارجية في المنطقة، فلقد راهنت الجزائر على قدرة دول المنطقة لوحدها على حل مشاكلها وذلك لما يعنيه التدخل بالنسبة لسيادة هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الأمنية الشاملة، دول الجوار، التهديدات المشتركة، التنسيق الجماعي، التعاون، الخلافات.

مقدمة

أمام توسع شكل التهديدات وأخذها طابعا فوق دولاتيا وعابر للحدود والأوطان وتزايد عدد الوحدات الدولية وفواعل النظام الدولي، وتنوع أشكالها واختلاف انتماءاتها وأهدافها، وجدت الدول نفسها أمام رهان جديد وهو أنها مازالت مقيدة بمبدأ السيادة وضرورة احترام حدود وأقاليم الدول الأخرى، وفي نفس الوقت تتلقى التهديدات والمخاطر من وراء حدودها الإقليمية ومن دول الجوار، وبالتالي فلا بد من الاهتمام

بالبعد «الجيو-أمني»، بمعنى تجاوز التصورات التقليدية ليس فقط في مصدر وموضوع التهديد، فالانتقال نحو ضمان الأمن الخارجي للدولة يوازي في أهميته العمل على ضمان الأمن الداخلي، ولا يمكن كذلك ضمانه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة وأي عمل لا يراعي هذا المتغير لا يمكن أن يصل إلى النتائج المرجوة.

مما سبق، إلى أي مدى ساهمت المقاربة الأمنية الجزائرية في بناء نظام أمني إقليمي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة؟

فرضية الدراسة

أسهم توسع وتغير أنماط التهديدات الأمنية للجزائر في خلق ضرورة للبحث عن مقاربة موسعة لخلق منظومة أمن إقليمي مشترك.

أولا: التوسع الجغرافي لمتطلبات الأمن على مستوى الأقاليم «الأمن الإقليمي»

تشير المقاربة الإقليمية للأمن إلى العمل على حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة، بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك[1].

بمعنى أن الإقليمية عبارة عن قواعد للنظام ومعايير مشتركة للإتباع بين الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن وتدعيم للدول الضعيفة التي لا تتوفر على الإمكانات منفردة لمواجهة التهديدات، وتعتبر عملية استباقية، ففي حالة عدم المساعدة لمثل هذه الدول فقد تصبح مصدر للتهديد فيما بعد في حال فشلها وربما انهيارها.

«...ومن المهم الإشارة إلى أن الأدبيات الراهنة التي تناولت الدراسات الإقليمية الأمنية تعتبر أن الأمن الجماعي (من الأعلى)، بوجود تعاون وتنسيق عسكري بين جيوش وأجهزة أمن الدول داخل الإقليم لمكافحة الإرهاب، شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، يمكن وصفها برد الفعل (من أسفل)، وذلك بوجود تنسيق بين

الجماعات الإرهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، وهو ما سيقود لا محالة إلى التصادم بين الإقليمية الدولاتية والإقليمية اللادولاتية ...»[2].

الدراسات الإقليمية وما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية عرفت أوج تطورها مع ظهور الدراسات الرائدة للأستاذين «لويس كانتوري» و«ستيفن شبيغل» المعنونة بـ «السياسة الدولية في الأقاليم» (International policy in regions)، والتي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية، لأنها كانت درس من قبل ضمن نطاق «دراسات المناطق» (Area studies)، ووفقا للتحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة والتي أثرت على مختلف المفاهيم، ومفهوم الإقليمية هو الآخر شهد توسعا من خلال بروز ما تسمى بـ «الإقليمية الجديدة»، لتكون سببا في زيادة التركيز على الدراسات والتحليلات الإقليمية.

1.تعريف الأمن الإقليمي

يمكن اشتقاق تعريف الأمن الإقليمي من خلال المفاهيم المقدمة حول النظام الإقليمي، والذي ظهر كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية، ولقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن الإقليمي، فالتعريف الإجرائي له هو:

«اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها»[3].

وهناك من يراه بأنه: «سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم».

ويذهب رأي «ماغوري» إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدول ذات التقارب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل نظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات متميزة[4].

ووفقا لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف وغايات هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد لتوحيد جهودها وتسخير طاقاتها وإمكاناتها المتوفرة لديها، والعمل بشكل مشترك وتوافقي لدفع أي تهديد محتمل لترابها، وهو ما يجعلها في غنى عن إنفاق موارد إضافية على الترتيبات الأمنية، حيث لا يرتبط برغبة الأفراد فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية خاصة بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول الإقليم[5].

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية؛
- ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر؛
- وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي[6].

2. مقومات النظام الأمني الإقليمي

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي منعا للتدخل الخارجي الذي يهدد أمن وسيادة دول الإقليم؛
- التخلي عن استخدام الدول للقوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها؛
- التقليل من التمسك المفرط بعنصر السيادة، والتنازل عن جزء منها لصالح التمتع بميزات الأمن الجماعي لدول الإقليم؛
- العمل على زيادة التفاعلات بين دول الإقليم على مختلف الأصعدة، وضرورة تشجيع التكامل والتعاون؛

- اتخاذ إجراءات حاسمة لضبط التسلح ونزع السلاح؛
- اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي بشكل خاص والأمن الدولي بشكل عام[7].

كما أنه هناك من يضيف مبادئ أخرى يجب توفرها في بناء نظام أمني إقليمي تتمثل في ضرورة تحديد أهداف هذا النظام تحديدا جيدا؛ تحديد مفهوم المصالح المشتركة وإبرازها؛ تعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم؛ واستحداث نظام الجزاءات للرفع من فعالية وكفاءة النظام الإقليمي[8].

3. معوقات بناء النظام الأمني الإقليمي

- كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح دول الإقليم، ومنها قضايا الأمن والدفاع؛
- التنافس وأحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني، ومحاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته؛
- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية؛
- وجود قواعد عسكرية أجنبية في أحد دول الإقليم، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار العسكري والأمني؛
- وجود دول تعاني من العجز أو الفشل في الإقليم[9].

4. أشكال التعاون الأمني الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ عدة صور وأشكال من الترتيبات الأمنية، وفقا لأشكال التهديدات التي تواجه دول الإقليم وتتلخص في الأشكال التالية:

الدفاع الجماعي: وهو شكل من أشكال الأمن الإقليمي، تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها داخل الإقليم الذي تنتمي إليه، والتي تتطابق معها في الرؤى والتصورات حول تهديد مشترك مدرك أو محتمل، ويتم ذلك عن طريق الاتفاقيات الأمنية الرسمية.

الأمن المشترك: يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن، حيث يركز على القوات الدفاعية وليس الهجومية، بيد أنه يؤكد الارتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، يستند إلى إستراتيجيات بناء الثقة ونزع السلاح والتخلي عن الردع، يهدف في النهاية إلى تحقيق الاستقرار الأمني.

الأمن الشامل: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من البعد العسكري، وإن كان يشكل أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل ضمن هذا الإطار يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليس فقط التهديدات المباشرة، بل تتعامل مع مختلف المخاطر والتهديدات في الإقليم والعابرة للحدود مثل: «الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، انتشار السلاح...»(لذلك تسمى بالتهديدات الزاحفة).

الأمن التنسيقي: وهو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حالة وجود السياق الإقليمي في حالة تنافس، لا يتضمن تعاونا واضحا، ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته والتقليل من الصراع فيما بينها.

الأمن التعاوني: هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، والتي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا، لا يقتصر على البعد العسكري فقط، بل يشمل قضايا كالتماسك الاجتماعي، مشاكل النمو السكاني، ندرة الموارد، التنمية المستدامة، قضايا البيئة ...«قضايا الأمن الناعم»[10].

ثانيا: التعاون الأمني الإقليمي من مقاربة السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم تعاملات الجزائر الخارجية على مجموعة من المحددات والمبادئ الراسخة والتي تعتبر ثمرة الثورة التحريرية الكبرى، وتعتبر هذه المبادئ بمثابة المرجعية في تفاعلاتها الدولية، حيث في سعيها لتحقيق أمنها القومي تسعى الجزائر لضمان الأمن والسلم والاستقرار في الإقليم الذي تنتمي إليه وتتأثر به، لهذا نلمس ذلك في طبيعة التوجه الدبلوماسي ومواقف الجزائر من القضايا الجهوية، الإقليمية والدولية.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع دول الجوار

1. مبدأ حسن الجوار الإيجابي: والمعلن عنه من طرف الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة في 20 ديسمبر1980، والذي يعني إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود[11].

وحسن الجوار البسيط يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية من جانب، ومن جانب آخر إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح بما يخدم كل البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة للقضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى تنمية السلم بين دول الجوار عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور.

2. مبدأ التعاون: يقوم مبدأ التعاون على توقيع اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، وقد وقعتها الجزائر مع كل دول الجوار ما عدا المغرب، ومن أمثلة التعاون مع دول المنطقة، العمل المشترك بين الجزائر وتونس لإقامة مناطق صناعية في المناطق الحدودية في إطار مخطط لتنمية هذه المناطق، كما تم تشكيل اللجنة المختلطة الجزائرية-التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية[12].

3. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات: تم إثارة مشكل المنازعات الحدودية للجزائر مع بعض دول الجوار خاصة مع المغرب، ولقد ركزت الجزائر في تعاملها مع هذه المنازعات على الدبلوماسية، وعلى تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي، منتهجة في ذلك سياسة –حسن الجوار الإيجابي-مع الدول التي تتقاسم معها الحدود، وكان من أهم نتائج هذه السياسة التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع دول المنطقة ومن بينها اتفاقيات ترسيم الحدود[13]، ونلمس هذا الاتجاه السلمي في علاقات الجزائر مع دول الجوار من خلال دستورها حيث نصت المادة 89 على أنه: «تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية، عن الالتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية»[14].

4. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: ويتضمن هذا المبدأ الراسخ في السياسة الخارجية الجزائرية، الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة، وعدم التدخل فيما يجري فيها، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر احتراما لهذا المبدأ والداعية لتطبيقه، وهو ما يفسر موقفها الحيادي في الأحداث الأخيرة التي حصلت في كل من تونس، والتدخل الغربي في ليبيا، والانقلاب الذي حدث في مالي والتدخل الفرنسي في هذا البلد المجاور، ودعت الجزائر إلى إتباع القنوات الأممية لحل لهذه المشاكل، إما في إطار المنظمات الأممية أو الإقليمية[15]، وتكرس المادة 90 من الدستور الجزائري هذا التوجه حيث نصت على أنه: «وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»[16].

5. مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: ترى الجزائر أن مسألة ضبط الحدود وترسيمها تشكل ضمانة لدعم مبادئ حسن الجوار وتكريسا للسلم والأمن الإقليمي، وأن أي مطالبة بتعديل الحدود الموروثة عن الاستعمار سيدخل القارة الإفريقية في حروب مدمرة، ولذلك وجب احترام الوحدة الترابية للدول.

6. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: والذي يعد من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعتبر تكملة لمبادئ الثورة التحريرية الكبرى، وهو مساعدة الشعوب المستعمرة عبر العالم، وتعد مسألة الصحراء الغربية من المنظور الجزائري من القضايا الجوهرية في مسار تصفية الاستعمار، وأن الاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية يقع في خانة التهديد للأمن الإقليمي المغاربي ككل، ولا يخدم مسار الاستقرار والتعاون بين دول المنطقة، لذا وجب حل المسألة وإعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، وهو ما يخدم تدعيم علاقات التفاهم وحسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة[17]. تنص المادة 92 من الدستور الجزائري على أنه: «يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسيادة الوطنية»[18].

7. مبدأ الدفاع عن السلم والأمن الجهويين: فالجزائر تولي أهمية كبرى للأمن والاستقرار الإقليمي، وذلك في مواجهة الخطر الخارجي من جهة، وتجنب تدمير الذات داخليا من خلال الدخول في نزاعات بينية تؤدي إلى الضرر المشترك لدول الجوار، وإضعاف لدول المنطقة في مواجهة التهديدات الخارجية، ودعت دائما لضرورة الوقوف

في وجه التدخل الخارجي، وضرورة حل المسائل البينية بصورة ودية وفي إطار العمل الثنائي، وضمن الأطر الجهوية والمنظمات الإقليمية والقارية في إفريقيا.

وبالتالي فقد سعت الجزائر جاهدة من خلال قنواتها الدبلوماسية أن تحافظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والجهوي، حيث نلمس هذا التوجه من خلال المبادئ الخاصة بسياستها الخارجية والتي تحكم تعاملاتها مع دول الجوار، والتي تستند على معادلة قائمة على ثلاثية مشكلة من، إعداد جيش قوي محترف قادر على تأمين الحدود والدفاع عن الوطن في وجه أي تهديد محتمل، تواكبها دبلوماسية توجهها عقيدة ومبادئ راسخة قائمة على تكريس السلم الجهوي والإقليمي، وثالثها المبادرات السياسية والتنموية والعسكرية المشتركة الجهوية، الإقليمية والدولية.

إلى جانب المبادئ المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية، والضابطة لتعاملاتها مع باقي الدول، خاصة دول الجوار، لم تغفل الجزائر الدور الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي باعتباره الحامي للوطن ولسيادته ولإقليمه. وعليه فالبعد العسكري يلعب دور الضامن الأول لتحقيق الأمن الوطني ذو السمة الدفاعية (ومنه ضرورة الحفاظ على فعالية هذه القوة العسكرية بشكل مستمر)، فالقوة العسكرية تبقى تشكل جوهر تحقيق ذلك بالرغم من توسع مفهوم الأمن.

وتتحقق مطالب الدفاع الوطني من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري الدفاعي، لحماية الدولة الجزائرية من أي عدوان خارجي عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة جاهزية دائمة، لحفظ حدود الدولة وعمقها وتغطية إنكشافاتها الأمنية.

وعليه يمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في فترات الحرب (المواجهة العسكرية، ولتحقيق مطالب الردع) في حالات السلم.

ثالثا: مبادرات التعاون لتشكيل النظام الأمني الإقليمي المشترك

لقد غلبت على المبادرات الأمنية الخارجية للجزائر سيطرة موضوع الإرهاب، وذلك باعتباره التهديد رقم واحد بالنسبة للأمن القومي الجزائري، ولكن هذا لا ينفي الجهود المبذولة من طرف الجزائر في ميدان مكافحة الأنماط الأخرى من التهديدات كالهجرة غير

الشرعية والجريمة المنظمة والتهريب بمختلف أشكاله. في إطار تحليلنا للجهود الجزائرية مع دول الجوار سنركز على عنصر مكافحة الإرهاب وسنقوم بتقسيم هذا العنصر جغرافيا، من خلال دراسة أهم المبادرات على المستوى المغاربي، المتوسطي ثم الإفريقي.

أولا: على المستوى الجهوي-المغاربي

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي وإقليمي ودولي حول ضرورة محاربة الإرهاب، ولقد كانت الجزائر حاضرة ورائدة في الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة، وعملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي والإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب وأشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

فقد عبر وزراء الخارجية المغاربة في اجتماع الجزائر بتاريخ 2012/07/09 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي، المنعقدة بالرباط في 2012/02/18، والخاصة ببحث مسألة «إشكالية الأمن في المغرب العربي»، حيث خرج بـ «بيان الجزائر» الذي جاء فيه:

- تم مناقشة التهديدات والمخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، وأكد البيان أن الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاتجار بالسلاح والبشر، المخدرات، بالإضافة إلى تبيض الأموال وتمويل الإرهاب كلها تشكل مهددات للأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي؛
- أكد البيان على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر، كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود، وفي إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي والإقليمي والدولي؛
- شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الاعتماد على مقاربة متكاملة، مندمجة ووقائية ومنسقة بين دول الإتحاد، وقائمة على البعد التنموي؛
- كما بحث مسألة انتشار السلاح في المنطقة، وعدم خضوعه لأي رقابة، داعيا إلى ضرورة تعزيز التعاون في مراقبة الحدود، كما أكد على أهمية ما جاء في «خطة العمل» المنبثقة عن «المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود»، الذي عقد بطرابلس الليبية يومي 11و 2012/03/12 [19].

هذا المؤتمر الذي خرج بـ «خطة عمل طرابلس» والتي تهدف إلى تعزيز الترابط والتعاون العملياتي بين ليبيا ودول الجوار في مجال تأمين الحدود، وخرجت بتوصيات تتضمن حلولا مشتركة تخص الاهتمام بالتنمية المستديمة المشتركة، والإستجابة للحاجيات التنموية للمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الأمن الحدودي، وقرر المؤتمرون وضع آلية إقليمية دائمة للتعاون الإقليمي فيما يخص مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال الجريمة[20].

أما فيما يخص التنسيق العملياتي بين الجزائر ودول الجوار المغاربي في مجال الأمن وتأمين الحدود خاصة مع كل من تونس وليبيا، فنجد عدة أشكال لهذا التعاون، خاصة بعد التغيرات السياسية التي حصلت في البلدين وما نتج عنها من تطورات أمنية على حدودهما مع الجزائر، حيث شنت وحدات من الجيش الشعبي الجزائري والجيش التونسي عمليات تمشيط مشتركة على جانبي الحدود على عمق 50 كلم، كما تم تحويل بعض المناطق التي تستعمل من طرف المهربين إلى «مناطق عسكرية مغلقة» يحظر العبور عبرها، ويعتمد الجيشان في تأمين الحدود المشتركة على ثلاث منظومات أمنية للمراقبة، الأولى هي المراقبة الموضعية عن طريق المئات من مراكز المراقبة المتقدمة التي تنتشر على طول الحدود، كما تم تجهيز بعض هذه المراكز من الجانب الجزائري بمعدات للرؤية الليلية، أما النظام الثاني فيعتمد على المراقبة الجوية عن طريق طائرات الاستطلاع، ويطبق هذا النظام في القطاع الجنوبي الصحراوي من الحدود، كما تقرر أيضا تشكيل دوريات مشتركة راجلة بين حرس الحدود والدرك الوطني في المناطق الجبلية، ودوريات بالسيارات في المناطق الصحراوية، وشملت عملية التمشيط مناطق رئيسية هي: العرق الشرقي وشط ملغيغ، ومناطق الشريعة والنمامشة، كما قامت القوات التونسية بتمشيط المناطق الحدودية المحاذية للجزائر خاصة جبال الشعامبة والقصرين[21].

ثانيا: على المستوى المتوسطي

مبادرة «5+5 دفاع» للأمن في المتوسط

تعود فكرة الحوار «5+5» دفاع إلى سنوات الثمانينات، وضمت الدول العشر الواقعة غرب المتوسط، منها خمس دول مغاربية هي: الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس وخمس دول من الضفة الشمالية هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، مالطا والبرتغال، غير أنها لم تتجسد سوى من خلال الاجتماع الوزاري للشؤون الخارجية، الذي تميز

بالمصادقة على إعلان روما في أكتوبر 1990، والذي أبرز الطابع الشامل للحوار 5+5، وأبعاده الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية.

ولقد تم اعتماد إعلان الجزائر سنة 1991 لهذا المسعى، حيث شدد على ضرورة ترقية العلاقات بين الدول الأعضاء وتوفير الشروط الضرورية للحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين، غير أن نشاطات هذه المبادرة جمدت لأسباب عدة، لغاية سنة 2001 أين قامت البرتغال بإعادة تفعيل المبادرة، ثم اقترحت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة مشال أليوت ماري، خلال زيارة لها للجزائر يومي 16 و17 جويلية 2004، إنشاء مبادرة «5+5 دفاع»، كما دعت كل دول الحوار العشر لعقد أول اجتماع لوزراء دفاع المجموعة بباريس في ديسمبر 2004. كما انعقدت آخر قمة للمجموعة (5+5) يومي 5 و6 أكتوبر2012 بمالطا، أما آخر اجتماع «5+5 دفاع» فكان يوم 10 ديسمبر 2012 بالعاصمة المغربية الرباط[22].

تهدف المبادرة إلى تدعيم التعاون، الشراكة والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الدفاع والأمن ومواجهة الإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، البحث والإنقاذ في المتوسط، كما تساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين جيوش الدول المعنية، من خلال تبادل المعارف والخبارات، والقيام بلقاءات وندوات مشتركة، كذلك القيام ببعض التمارين والمناورات المشتركة بين دول المجموعة، من بينها تمرين «المد 08-» في 30 أكتوبر 2008، ألحقته بتمرين «CIRCAETE 10» في أكتوبر 2010، والذي أقيم بالجزائر. كما تجدر الإشارة إلى أن إيطاليا وضعت في 2007 نظام يعرف بـ (V-RMTC 5+5 Net) لمراقبة التهريب البحري لفائدة الدول الأعضاء في المبادرة، وهو نظام مستقل يخص فقط دول المجموعة، كما توجت المبادرة بإقامة كلية لتدريب الإطارات السامية للدفاع لدول المجموعة فيها[23].

ثالثا: على المستوى الإفريقي

لقد دعت المقاربة الجزائرية في ظل السعي إلى تجسيد أحد أبعاد الأمن الجزائري إلى ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة لبلدان الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومنعه من التحالف مع ظاهرة الجريمة المنظمة في أطر تعاونية تؤسس لبنية سلم وتنمية بالمنطقة الصحراوية.

1. الرؤية الجزائرية للأمن في منطقة الساحل: ثلاثية (شراكة- تنمية- أمن)[24]

في 16 مارس 2010 عقد في الجزائر أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي على مستوى وزراء الخارجية، وذلك بهدف بحث مسألة الوضع الأمني بمنطقة الساحل، وضرورة تنسيق الجهود لأجل مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم، من تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، تجارة الأسلحة، المتاجرة بالبشر...

لقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في إنعقاد القمة، حيث أكدت فيها الجزائر حرصها على ضمان الإستقرار في منطقة الساحل طبقا لقواعد حسن الجوار والتضامن بين دول المنطقة، ولقد تم خلال الندوة:

- تقييم شامل للوضع الأمني في منطقة الساحل المتميز بإستمرار التهديد الإرهابي، وإرتباطه بالجريمة عبر الوطنية؛
- الدعوة لضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ الأمن والسلم وبناء التنمية والإهتمام بالمواطن؛
- ضرورة تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان وإدماجهم؛
- حرص الوزراء على التذكير بأن محاربة الإرهاب تقوم على أساس مقاربة متكاملة ومنسقة تقوم على:

1) على المستوى الوطني: مسؤولية الدول داخليا في القيام بمكافحة الإرهاب وأشكال الجريمة المنظمة بشكل فعال؛

2) على المستوى الثنائي: تدعيم التعاون بين دول المنطقة ووضع آليات واتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية المضرة بأمن واستقرار دول المنطقة؛

3) على المستوى الإقليمي: ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية، وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة جل التهديدات اللاتماثلية.

كذلك في الندوة تم الإتفاق على تجسيد وتفعيل مشروع «إنشاء قوة مشتركة» مكونة من دول المنطقة فقط والذي تقرر بخصوصه في 2009/07/22 أن يكون قوامها

25 ألف جندي، منهم 05 آلاف من طوارق المالي لملاحقة عناصر القاعدة ما وراء حدود دول مجموعة الساحل[25].

أما فيما يخص البعد التنموي ففي الدورة 13 لمجلس إدارة «مرصد الصحراء والساحل» في 30 و2010/03/31 المنعقدة بالجزائر أكد وزراء الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية من أجل انجاز برامجها ومناقشة الإستراتيجية المقترحة لسنة 2020 لاسيما في مجال المياه.

بالتالي فالمقاربة الجزائرية في منطقة الساحل تصبو إلى لفت الانتباه من خلال تصورها الأمني للمنطقة إلى أهمية وركيزة البعد التنموي في الساحل الإفريقي كبديل مقوض لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وأهداف التدخل الأجنبي لملء هذا الفراغ التنموي[26].

وهو ما أكدته الجزائر خلال الإجتماع الثالث الذي احتضنته العاصمة الموريتانية «نواكشوط»، يومي 23 و24 جانفي 2012، والخاص بوزراء الخارجية لدول الميدان، أين طرحت الجزائر وجهة نظرها القائمة على أن المنطقة بحاجة إلى «إستراتيجية حقيقية» لإدماج المناطق الحدودية، ووضع آلية خاصة لتنمية دول المنطقة، وهو الأمر الذي أكده الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية (عبد القادر مساهل) خلال الإجتماع قائلا: «... يجب أن تأتي كل المبادرات باتجاه الساحل مكملة وليست بديلة للمسعى الإقليمي، إذ ليس هناك بديل مستديم وفعال لعملنا، فتكثيف المبادرات والأفكار مهما كانت حميدة ليست إلا تكرارا لا طائل منه»[27].

كما عبرت الجزائر على لسان وزيرها التزام دول الميدان بتحمل مسؤولياتها الوطنية والإقليمية، كما تم الرجوع لمسألة تجريم دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن، التي سبق وأن افتكت الجزائر قرارا أمميا سنة 2010 بتجريم دفعها[28]، والتي تدخل ضمن أولويات السياسة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب خاصة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، فتقديم الأموال لهذه الجماعات يعتبرا دعما وتمويلا لقيامها بالمزيد من العمليات، حيث انضمت إلى مجموعة العمل الإقليمية العربية لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي أنشئت في 2005/04/30 وتضم 14 دولة عربية[29].

كما نظمت الجزائر ملتقى دولي يومي 7 و8 أوت 2011 لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، شاركت فيه هياكل من منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، الجامعة العربية وممثلين عن عدد من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، كندا، أستراليا وهولندا.

2. إنشاء لجنة قيادات الأركان المشتركة

تعد هذه اللجنة ذات طابع عملياتي وتعد تتويجا لأشغال الندوة الوزارية المشتركة لدول الميدان، وتضم كل من (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا) التي انعقدت في 12 أوت 2009، وكان ذلك بولاية تمنراست تحت رعاية «مجلس السلم والأمن الإفريقي»، ولقد خصص جدول أعماله لعرض تفاصيل مواجهة تنظيم القاعدة في الساحل، وكذا دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل، وحرصت الجزائر خلال هذا الإجتماع على التأكيد على ضرورة الإبتعاد عن «الوصاية الخارجية»، وضرورة الإعتماد على الإمكانات الذاتية لدول المنطقة.

دخلت الخطة الأمنية حيز التنفيذ في سبتمبر 2009، وتم تخصيص قوة عسكرية مشتركة مهمتها ما يلي:

1. مطاردة الجماعات الإرهابية حتى ما وراء حدود الدولة محل المطاردة؛

2. ضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف مصادر التمويل والدعم اللوجستيكي؛

3. السيطرة النهائية على منطقة الساحل بالإعتماد على الجيوش النظامية.

ويتم ذلك من خلال إقامة قاعدة معلومات مشتركة تخص بيانات ومعلومات حول الجماعات الإرهابية، وتعهد دول المنطقة بتغذية هذه القاعدة بكل المعلومات والمعطيات المتوصل إليها عن هذه الجماعات، كذلك تكثيف المراقبة حول المناطق الحدودية، خاصة في مناطق جبال «أدغاغ أفورغاس» شمال مالي وجبال «أكادس إير» شمال النيجر مرورا بـ «واد زوراك» الذي يربط هذه المناطق بجنوب الجزائر، تسمى بـ «المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي»[31].

وتتكون هيكلة القيادة من أربعة خلايا رئيسية هي: الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الإستعلام، وتضم قادة أركان دول الميدان الأربعة.

بالإضافة إلى ذلك إنشاء «مركز للمعلومات» حول الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي في العاصمة الجزائرية لتزويد قيادات الأركان المشتركة في تمنراست بالمعلومات والمعطيات الخاصة الأمنية وفقا لرؤية مشتركة[32].

خاتمة

من خلال ما تقدم نتوصل إلى أن الجزائر وفي إطار سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي وصيانته قد لجأت إلى العديد من الآليات والمبادرات العسكرية والدبلوماسية والسياسية، وذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الإقليمي، بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الوافدة من هذا الإقليم إلى التراب الوطني.

ويعد البعد العسكري محور الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديد سواء الداخلية أو الخارجية، إلى جانب المقاربة العسكرية في تأمين حدود الجزائر وضمان أمنها القومي، عملت الجزائر جاهدة على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي، الدبلوماسي والتنموي، وذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي، الإفريقي والمتوسطي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات والدخول في المشاورات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب، لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده ولا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجهها.

الهوامش

1. luk van lange hove, Regionalizing Human Security in Africa, UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, p 09. Disponible dans le site:

http//:www.ucl.ac.uk/library/acccs0207.shtml » le 23/ 07/ 2017.

2. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 126.

3. مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير. مركز البحوث العربية، القاهرة، 2003، ص 53.

4. عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص 15.

5. مطبوش الحاج، الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة، 2005، ص 16.

6. نفس المرجع، ص 16.

7. سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته لدراسة نظرية في الأطر والمفاهيم». المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 22.

8. محمد عبد السلام، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001». كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد 127، ص 10.

9. سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 23.

10. محمد عبد السلام ، مرجع سابق، ص ص 13 - 14.

11. إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 09.

12. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية ومستقبليات، الجزائر، 2010، ص 30.

13. سليم العايب، مرجع سابق ص 33.

14. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

15. سليم العايب، مرجع سابق، ص 34.

16. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

17. سليم العايب، مرجع سابق، ص 31.

18. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

19. للمزيد انظر، البيان الختامي لمؤتمر طرابلس «حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وأمن الحدود» من الموقع:

http://arabic.news.cn/arabic/201212/03-/c_131462763.htm

20. نفس المرجع

21. محمد بن أحمد، «ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس». جريدة الخبر اليومي، العدد 7244، 05 نوفمبر، 2013، ص3.

22. وزارة الدفاع الوطني، «مبادرة 5+5» فضاء للتشاور والتعاون الفعال، مجلة الجيش، العدد 594، جانفي 2013، ص 19.

23. Mario Rino Me «Coopération dans les pays de la Méditerranée occidental: L'initiative 5+5 de défense», 5ème Séminaire International de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, organisé par le Ministère de la défense Espagnol et le programme Méditerranée de la fondation(CIDOB), le 05-06 novembre, 2007, p39.

24. عمار بوزيد ومليكة آيت عميرات، «جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب». مجلة الجيش، العدد561، أفريل 2010، ص26.

25. نفس المرجع، ص 26.

26. مولود غشه، «القوات الإفريقية الجاهزة»، مجلة الجيش، العدد 548، مارس 2009، ص 14.

27. «الساحل. التنمية لتحقيق السلم والأمن»، مجلة الجيش، العدد583، فيفري 2012، ص 12.

28. نفس المرجع، ص 13.

29. عرفة محمد السيد، «تجفيف مصادر تمويل الإرهاب». جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، الرياض، 2009، ص 185.

30. Laurence Aida Ammour, La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalance de l'Algérie. Bulltin de la Securité Afrcaine, N°18, fivrier 2010. p3.

31. «إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة:ثمرة لرؤية مشتركة»، مجلة الجيش، العدد 579، أكتوبر2011، ص 18.

32. Salima Tlemçani, “Lutte contre El Qaida dans la région du Sahel Aide militaire de l’Algérie au Mali“. Le quotidienne El Watan. N°5626, 05 Mai 2009, p4.

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2. المراجع

- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير. مركز البحوث العربية، القاهرة، 2003.

3. المذكرات

- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية ومستقبليات، الجزائر، 2010.
- الحاج مطبوش، الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة، 2005.
- دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الإستمرار والتغير 1991-2006. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008.
- سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
- شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

4. المجلات

- غشه مولود، «القوات الإفريقية الجاهزة»، مجلة الجيش، العدد 548، مارس 2009.
- بوزيد عمار ومليكة آيت عميرات، «جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب». مجلة الجيش، العدد561، أفريل 2010.
- السيد عرفة محمد، «تجفيف مصادر تمويل الإرهاب». جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، الرياض، 2009.

- سليمان عبد الله الحربي، «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته لدراسة نظرية في الأطر والمفاهيم». المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
- عبد السلام محمد، «ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001». كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد 127.
- «الساحل. التنمية لتحقيق السلم والأمن»، مجلة الجيش، العدد583، فيفري 2012.
- «إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة»، مجلة الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011.
- وزارة الدفاع الوطني، «مبادرة 5+5» فضاء للتشاور والتعاون الفعال، مجلة الجيش، العدد 594، جانفي 2013.

5. الجرائد

- محمد بن أحمد، «ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس». جريدة الخبر اليومي، العدد 7244، 05 نوفمبر، 2013.

6. المواقع الإلكترونية

- البيان الختامي لمؤتمر طرابلس «حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وأمن الحدود» من الموقع:

http://arabic.news.cn/arabic/201212/03-/c_131462763.htm

7. المراجع باللغات الأجنبية

- Laurence Aida Ammour, La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalance de l'Algérie. Bulltin de la Securité Afrcaine, N °18, fevrier2010.
- Salima Tlemçani, «Lutte contre El Qaida dans la région du Sahel Aide militaire de l'Algérie au Mali». Le quotidienne El Watan. N°5626, 05 Mai 2009, p4.
- Mario Rino Me «Coopération dans les pays de la Méditerranée occidental : L'initiative 5+5 de défense», 5ème Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, organisé par le Ministère de défense Espagnol et le programme Méditerranée de la fondation(CIDOB), le 05-06 novembre, 2007.
- luk van lange hove, Regionalizing Human Security in Africa, UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, p 09. Disponible dans le site :
http//:www.ucl.ac.uk/library/acccs0207.shtml